DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/16/Add.1 (Part I)
3 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقارير مدير البرنامج لعام ١٩٩٦ والمسائل ذات الصلة

إضافة

سجل البرامج الرئيسية

المكتب الإقليمي لأفريقيا

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٧	٢
ثانيا	- تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر	٨ - ٣٢	٣
ثالثا	- ترتيبات البرمجة الجديدة والتنفيذ	٣٣ - ٣٩	٨
رابعا	- الدعوة وتكوين شراكات ودوائر مناصرة وتعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة	٤٠ - ٤٤	٩
خامسا	- تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة	٤٥ - ٥٣	١٠
سادسا	- أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات وظروف استثنائية أخرى	٥٤ - ٦٠	١٣
سابعا	- بناء منظمة تعليمية أصغر حجما وأكثر مساءلة	٦١ - ٦٣	١٤

090497 010497 260397 97-06029

أولا - مقدمة

١ - يتسم النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باتجاه تصاعدي اليوم، فقد بلغ متوسطه السنوي في عام ١٩٩٦ ٤,٢ في المائة، وهذا يعكس ما حدث من شروع أكثر من ٤٠ بلدا في برامج للإصلاح الاقتصادي. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالمعدلات الحقيقية من معدل نمو سنوي متوسط مقداره ١,٩ في المائة في الثمانينات الى متوسط يبلغ ٢,٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠. ولكن التضخم ما زال مرتفعا، فهو يواصل تجاوز نسبة ٢٠ في المائة في المتوسط على صعيد المنطقة بأسرها. أما معدلا الاستثمار والتوفير فما زالا منخفضين جدا.

٢ - ويدعم المكتب الإقليمي لأفريقيا الآن البرامج المتعلقة بتنمية القدرات الإدارية الاقتصادية في ٣٦ بلدا تقريبا. وكانت لهذا الدعم فعاليته في مجال وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية السليمة الثابتة. ومن خلال استعمال النماذج الاقتصادية الكلية ونماذج الاستثمار في المشاريع، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتمكن المسؤولون الوطنيون من إعداد ورقات إطارية للسياسات العامة لمناقشاتهم مع صندوق النقد الدولي. وهذه النماذج تستخدم أيضا في تحضير استعراضات للنفقات العامة وبرامج للاستثمارات العامة من أجل اجتماعات الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية.

٣ - والمنطقة تشهد على الصعيد السياسي تحولا أشد نحو الديمقراطيات التمثيلية. وثمة بلدان يزيد عددها على ثلاثين بلدا قد شرعت في عملية التحرك نحو النظم الديمقراطية التعددية، مستفيدة بذلك من تجربة قلة من البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة. وقد ركز دعم المكتب الإقليمي لأفريقيا، فيما يتصل بهذه البلدان، على إدارة العمليات الانتخابية وتقوية النظم القضائية وتعزيز القدرات المتصلة بمنع ومعالجة وحل النزاعات. وهذا الدعم قد أسهم في تهيئة السلام وفي وضع وتنفيذ برامج للإنعاش والتعمير في بلدان من قبيل سيراليون ومالي وموزامبيق.

٤ - وعلى الرغم من المنجزات الواعدة التي تحققت في عام ١٩٩٦، الى جانب الاتجاهات الإنمائية الإيجابية الشاملة، فإن ثمة تحديين قد بقيا. فالسياسات والممارسات، التي من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية ذات الاتجاهات التصاعدية من دعم مكاسبها الاقتصادية والسياسية وأن تمكن البلدان الأفريقية الأخرى من الشروع في عملية ترمي الى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، لا بد من مواصلتها، كما سيتعين حشد دعم مالي زائد من مجموعة من المصادر المختلفة تتضمن تخفيف الديون بشكل أبعد أثرا وتحسين معدلات التجارة من خلال تهيئة فرص الوصول للأسواق الخارجية والخطط الرامية الى ترفيع مستوى التدفقات الخاصة وإعادة برمجة الموارد المتاحة والقيام، قبل كل شيء، بتوفير موارد معونة إضافية من أجل أفريقيا.

٥ - وهذان التحديان من قبيل التحديات التي تتناولها المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي بدأت في آذار/مارس ١٩٩٦. ومن أجل مجابهتهما، قام المكتب الإقليمي لأفريقيا بوضع عدد كبير من الأهداف الإقليمية المحددة بغية تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وبرامجه ومشوراته السياسية

ترمي الى: (أ) تشجيع الحكم السليم، بما في ذلك بناء القدرات، وهذا يمكن له أن يفضي في نهاية الأمر الى إصلاحات اقتصادية وسياسية مستدامة، والى السلام والديمقراطية والقضاء على الفقر؛ (ب) التخفيف من حدة الفقر والإبعاد الاجتماعي وتشجيع الاضطلاع بتنمية مستدامة تؤدي الى إيجاد فرص للعمل وتتسم بالعدالة وكذلك بالسلامة من الناحية البيئية؛ (ج) تهيئة حلول محددة لتخفيف عبء الدين لدى أكثر البلدان فقرا ومديونية؛ (د) تحسين فرص الوصول الى الأسواق الدولية بغية إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتقليل الآثار السلبية التي قد تنشأ على المدى القصير عن جولة أوروغواي؛ (هـ) عكس الاتجاه الهابط للمساعدة الإنمائية الرسمية، والقيام في نفس الوقت بكفالة استخدام المساعدة الخارجية على نحو أكثر فعالية وكفاءة لتنمية القطاعات الاجتماعية والهياكل الأساسية الرئيسية؛ (و) تشجيع زيادة التدفقات الخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ز) القيام بشكل فعال بتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين؛ (ح) تحسين تنسيق المعونة المقدمة من المانحين، وضمان اتفاق المساعدة الخارجية مع الأولويات الإنمائية بأفريقيا.

٦ - وطوال عام ١٩٩٦، قام المكتب الإقليمي لأفريقيا على نحو ناجح، في المحافل الإقليمية والدولية، بالدعوة الى مراعاة المبادرات والخطط الكثيرة والمتنوعة التي يجري تنفيذها بالفعل، وذلك عند الاضطلاع بشراكة إنمائية جديدة بين المانحين والبلدان الأفريقية. وهذه تتضمن خطة القاهرة للعمل التي اعتمدها مؤتمر قمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والمبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بوصفها أطرا لتحديد صورة أفريقيا في المستقبل كما يراها الزعماء الأفريقيون.

٧ - وفي منظومة الأمم المتحدة، اضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا بدور فعال في تشجيع وتعزيز شراكة البرنامج الإنمائي في مجال تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا وإعادة توجيه البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا.

ثانيا - الإجراءات العملية الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر

٨ - من أكبر التحديات التي تواجه القارة، إيجاد حلول خلاقة لمواجهة الفقر. وفي حالة استمرار الاتجاهات الحالية، يتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن يقفز عدد السكان الذين يعيشون في ظل الفقر الى ٣٠٤ مليون نسمة، أي ٥٠ في المائة تقريبا من سكان المنطقة.

٩ - وفي عام ١٩٩٦، اضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا على نحو فعلي بدعم ٢٣ بلدا من البلدان التي يشملها البرنامج وذلك في مجال تنفيذ سياسات وبرامج لها فعاليتها في القضاء على الفقر. وقد استخدم في هذا العمل عدد كبير من الأدوات المتصلة بالسياسات العامة والبرامج.

١٠ - وقد أعدت بالاشتراك مع البنك الدولي، فيما يتعلق ببوركينا فاصو وتوغو، دراسات استقصائية عن الفقر واستعراضات للنفقات العامة تتضمن استعراضا إحصائيا عاما لمدى انتشار الفقر.

١١ - صمم في بنن نظام معلومات لإعداد مؤشرات وطنية للتنمية البشرية وتقييم ورصد أثر السياسات والبرامج على تخفيف حدة الفقر.

١٢ - وحُشدت موارد من أجل دعم تنفيذ برامج القضاء على الفقر، أثناء اجتماعات المائدة المستديرة المتعلقة بسيراليون والكونغو وناميبيا، حيث عُرضت البرامج المتصلة بالفقر على المانحين لتمويلها.

١٣ - وبغية تعزيز أثر دعم البرنامج الإنمائي في مجال القضاء على الفقر، سوف تنفذ هذه الأنشطة في إطار المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تركز على مجالات رئيسية حساسة بالنسبة للفقر، من قبيل التعليم الأساسي والصحة الأساسية والحكم والأمن الغذائي والمياه والمرافق الصحية وبناء السلام.

١٤ - والمكتب الإقليمي لأفريقيا يساند خلق فرص العمالة، وذلك بصفة أساسية من خلال تنمية القطاع الخاص والبرامج المنفذة في المجتمعات المحلية، وقد انشئ في عام ١٩٨٦ المرفق الأفريقي لوضع المشاريع، الذي يعمل في الوقت الحالي، وذلك بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة المالية الدولية. وهذا البرنامج تديره أفرقة بالمكاتب دون الإقليمية في ابيجان ونيروبي وهراري، وهو يساعد في تحديد وإعداد مشاريع ذات حجم صغير ومتوسط تتراوح قيمتها بين ٠٠٠ ٥٠٠ دولار و ٥ ملايين دولار. وإلى جانب الجهات المؤسسة، يُقدم التمويل من جانب إيطاليا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أنه قد استُثمر في هذا المرفق، منذ بدايته، ما مجموعـــه ٢٧١ مليـــون دولار، مع إنجاز أكثر من ١٦٠ مشروعا وتوليد أكثر من ٠٠٠ ١٤ فرصة عمل. ومافتئ منظمو المشاريع في ٢٩ بلدا يستفيدون من هذا البرنامج.

١٥ - مرفق المشاريع التكنولوجية - أنشئ هذا المرفق في الأرجنتين من أجل دعم المؤسسات التجارية ذات الحجم الصغير والمتوسط عن طريق توفير المساعدة التقنية والمشورة المالية والتدريب وتشجيع إقامة الصلات فيما بين البلدان المشتركة، وقد أدخل في اثيوبيا وزمبابوي وغانا ونيجيريا. وقد ساعد في بدء ما يزيد على ٢٥٠ من الشركات التجارية الأفريقية الجديدة في مجالات من قبيل الصناعات الزراعية واللدائن والكيماويات والمنسوجات، كما ساعد أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تجارية في إعادة توجيه عملياتها القائمة وتوسيع نطاقها وتحديثها. وقد أقيمت ما يزيد عن ٧٠ صلة تجارية فيما بين المؤسسات التجارية التي تستخدم هذا المرفق، وهناك الآن ما يزيد على ١٠٠ شركة وطنية ودولية ترتبط بمنظمي المشاريع العاملين مع المرفق. وعلاوة على ذلك يواصل المرفق التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات في وضع نظام للمتعاقدين من الباطن مع المرفق، يعطي أولوية للمتعاقدات من الباطن من النساء. وهذا يجري تنفيذه بالفعل في اثيوبيا. ومن المتوقع أن تطبق بوتسوانا وجنوب أفريقيا هذا البرنامج في المستقبل القريب.

١٦ - وقد قام البرنامج الإنمائي، مع المؤسسة المالية الدولية ومجلس الصناعة لأغراض التنمية، بتأسيس الشركة الأفريقية للخدمات الإدارية من أجل تعزيز القدرات الإدارية في أفريقيا. ومن المانحين الآخرين الذين يساندون هذه المبادرة، المانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا

وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي. وبمساندة ما يزيد على ٤٠ شركة من الشركات عبر الوطنية، خلقت الشركة ٠٠٠ ١٠ فرصة عمل وأبقت عليها. والشركة توفر المرافق التدريبية لأفرقة الإدارة الأفريقية، وقامت بتدريب ١٠٤ من المديرين الأساسيين المحليين. وهي تساعد المؤسسات التجارية التي تمتلك مقومات الاستمرار من الناحية المالية، في الحصول على التمويل ورؤوس الأموال، والوصول إلى الأسواق الأجنبية وخدمات الخبراء. ومنذ بدايتها، اضطلعت بتوفير المساعدة لأكثر من ٢٠٠ شركة. وانتهى تقييم أجري مؤخرا إلى أن نسبة ٦٦ في المائة من هذه الشركات قد حققت زيادة في أرباحها بعد حصولها على دعم الشركة الأفريقية للخدمات الإدارية.

١٧ - وفي عام ١٩٩٦، ادخل المكتب الإقليمي لأفريقيا فقرة مشاورات للقطاع الخاص في مؤتمري المائدة المستديرة المتعلقين بسيراليون والكونغو، ونُظّم، بالإضافة إلى ذلك، اجتماع مائدة مستديرة داخلي للقطاع الخاص في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨ - وقد اختتمت بنجاح في عام ١٩٩٦ حملة دامت ٢٠ عاما من أجل القضاء على داء الإصابة بدودة الفلايا (العمى النهري). وقد وفر البرنامج الإنمائي دعما يربو على ٢,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦، كما قام، بالتعاون مع البنك الدولي والولايات المتحدة وغيرها من المانحين الثنائيين، بالمساعدة في القضاء على هذا المرض تقريبا بحوضي نهري النيجر وفولتا. ومن جراء ذلك، تمكن ما يقرب من مليون نسمة من عشرة بلدان من العودة إلى المنطقة، حيث قاموا بإصلاح الأراضي الزراعية الخصبة وتوفير موارد أرزاقهم بشكل مستدام.

١٩ - وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا في عام ١٩٩٦ بتنفيذ برنامج شبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ بتمويل يتجاوز مليون واحد من الدولارات، وهو برنامج سريع المفعول كبير الأثر لتوفير موارد الرزق المستدامة. والهدف الإنمائي الرئيسي للشبكة يتمثل في تحسين أسباب العيش لمن يقيمون بالمجتمعات الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وثمة جهد يضطلع به لتزويد الأفراد بمزيد من السيطرة على مواردهم لكي يتسنى لهم تحقيق أمانيهم. وهذا يتأتى من خلال تعزيز دور المرأة، وبناء القدرات، من أجل البدء في مشاريع مماثلة وتوسيع نطاق الفرص المتعلقة بحشد موارد المجتمعات المحلية بأسلوب مستدام من الناحية البيئية. والشبكة تشجع القرى وجماعات القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة في أفريقيا عن طريق تقديم منح صغيرة تصل إلى ٠٠٠ ٥٠ دولار، للإضطلاع بالأنشطة التي تجري في المجتمعات المحلية وترمي إلى تعزيز موارد الرزق المحلية وإدامة البيئة. وفي عام ١٩٩٦، جرى تمويل أكثر من ٥٠٠ مشروع في ١٥ بلدا.

٢٠ - وخلال عام ١٩٩٦، استمر البرنامج المتعلق بالفوارق بين الجنسين، والذي يضطلع به المكتب الإقليمي لأفريقيا، في إعطاء الأولوية لاستحداث استراتيجية متكاملة لإدماج الشواغل المتصلة بنوع الجنس في التيار الرئيسي لتخطيط التنمية وتحليل السياسات بأفريقيا، والبرامج المتعلقة بالبحوث، وتنمية وإدارة المنظمات غير الحكومية. وقدم الدعم بصفة خاصة إلى المؤسسات الإقليمية التالية: مجلس تنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية بأفريقيا، والمعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط في الميدان الاقتصادي، ومعهد

التنمية للبلدان الأفريقية، وذلك من أجل مساعدتها في بناء قدراتها على دمج الاعتبارات المتصلة بنوع الجنس في أنشطة البحث والتدريب التي تضطلع بها. ونقل مستشار إقليمي في القضايا المتعلقة بنوع الجنس إلى موقع ميداني للمساعدة في التعجيل بعملية دمج مسألة الفوارق بين الجنسين في التيارات الرئيسية في البلدان التي تتعرض للأزمات والتي تمر بمرحلة انتعاش.

٢١ - وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا من خلال مشروع شبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ الذي يضطلع به بتوفير مساعدة تقنية من أجل تمكين النساء القرويات من تجديد بيئتهن وإقامة صناعات صغيرة قابلة للاستمرار وتقديم مساهمات ذات معزى في مجال التنمية.

٢٢ - وكذلك أقام المكتب تعاونا كبيرا مع المؤسسة المصرفية العالمية النسائية والممارسين الأفريقيين الرئيسيين لعمليات التمويل على نطاق صغير. وأدى هذا التعاون إلى تنظيم حلقة العمل المعنية بأفضل الممارسات للمؤسسات الأفريقية التي تضطلع بالتمويل على نطاق صغير، في باماكو بمالي في شهر حزيران/يونيه، وذلك بالاشتراك بين البرنامج الإنمائي والمؤسسة المصرفية العالمية النسائية، إلى جانب إعداد برنامج إقليمي لبناء وتعزيز مؤسسات التمويل على نطاق صغير التي تديرها النساء، وشبكتها في أفريقيا.

٢٣ - وفي الدورة الجديدة، سوف تكثف جهود الدمج في التيارات الرئيسية، بوصفها جزءا من التزام بتشجيع ومساندة جهود البلدان الرامية إلى تنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسوف يضطلع بمبادرات بناء القدرات، على صعيد أوسع نطاقا، مع استخدام تجارب السنوات الخمس الأخيرة. وثمة هدف رئيسي في هذا الصدد يتمثل في تحسين عملية دمج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في برامج المكتب الإقليمي لأفريقيا، سواء على صعيد السياسات العامة أم على الصعيد التنفيذي، من أجل كفالة تشجيع المبادرات القطاعية لمنظور يراعي نوع الجنس واستفادتها من هذا المنظور.

٢٤ - ويقوم البرنامج الإنمائي، وخاصة من خلال مكتب مكافحة التصحر والجفاف، بتوفير الدعم من أجل الشروع في عمليات برامج العمل الوطنية بستة عشر بلدا أفريقيا. ويجري توفير الدعم أيضا في الوقت الراهن للمنظمات دون الإقليمية. وتمشيا مع الطابع المرن الذي يوفره البرنامج الإنمائي من دعم بناء على طلب البلد تختلف الأنشطة الأولية لدعم برامج العمل الوطنية فيما بين البلدان. ومع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، شرع المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج مدته سنتان سيقوم بإلحاق متطوعي الأمم المتحدة بهيئات التنسيق الوطنية في ١٥ بلدا أفريقيا. وسيساعد هؤلاء المتطوعون في استهلال عمليات التخطيط القائمة على المشاركة وترسيخها، وذلك تمشيا مع روح اتفاقية مكافحة التصحر، وذلك إلى جانب تعزيز بناء القدرات في منظمات المجتمع المدني لتنفيذ الاتفاقية وإنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر.

٢٥ - وقد تكثفت أعمال المكتب الإقليمي لأفريقيا في مجال دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر، حيث يجري في الوقت الراهن توفير دعم حفاز لـ ١٨ بلدا

بأفريقيا بهدف تشكيل فرق عمل تتولى تصدر عملية التصميم. ومن المتوقع أن يتوصل نحو عشرة بلدان في عام ١٩٩٧ إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إنشاء وتشغيل هذه الصناديق.

٢٦ - وتتألف مجموعة الجهود التي يضطلع بها مرفق البيئة العالمية بأفريقيا من ٢٣ مشروعا و ١٦ نشاطا تمكينيا و ١٦ صندوقا لتنمية المشاريع، وقد بلغت قيمتها ٨٥ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٦. وقد استهدفت هذه المشاريع المساعدة في مكافحة المشاكل البيئية وحفظ التنوع الاحيائي ومنع الاحترار العالمي وحماية المياه الدولية.

٢٧ - ومن بين أنشطة مرفق البيئة العالمية في أفريقيا، جرى خلال عام ١٩٩٦ وضع وإقرار ما مجموعه أربعة مشاريع و ١٦ نشاطا تمكينيا وخمسة صناديق لتنمية المشاريع، تبلغ قيمتها الإجمالية ٢١,٧ مليون دولار. وثمة عدد كبير من مقترحات المشاريع ما زال قيد الإعداد، وسوف يعزز إعدادها من خلال توفير تمويل أساسي أو تمويل مشترك عن طريق النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي التابع للبرنامج الإنمائي.

٢٨ - والبرنامج الإنمائي هو الوكالة الرائدة، بالمشاركة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيما يتصل بعنصر شؤون الحكم من المبادرة الخاصة بأفريقيا. وقد قام المكتب الإقليمي لأفريقيا، بالنيابة عن البرنامج الإنمائي وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بوضع إطار استراتيجي يسمى "المبادرة الخاصة المتعلقة بشؤون الحكم في أفريقيا"، وهذه قد حددت في خمس فئات يمكن أن يجري في إطارها ترشيد أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة المتصلة بشؤون الحكم. وهذه الفئات هي: بناء القيادة، والمساءلة، وتمكين المجتمع المدني، والتحول السياسي، والسلام والاستقرار.

٢٩ - وقد قام المكتب الإقليمي لأفريقيا بدعم بعض مجالات الأولوية هذه التي تتصل بشؤون الحكم في أفريقيا حتى قبل وضع المبادرة الخاصة المتعلقة بشؤون الحكم. ومع وجود هذه المبادرة، تتسم الآن مساعدة المكتب الإقليمي لأفريقيا بمزيد من التركيز والطابع الفني. وقد أسهمت حكومة النرويج بمبلغ ١٠ مليون دولار في صندوق استئماني تابع للبرنامج الإنمائي يجري استخدامه في الوقت الراهن لدعم البرامج الوطنية المتعلقة بشؤون الحكم، والتي تجري صياغتها في إثيوبيا والسنغال وسوازيلند وسيراليون ومالي.

٣٠ - ومن أجل الاستفادة من هذه التجارب الناجحة وزيادة وعي المانحين بشؤون الحكم، باعتبارها قضية إنمائية ذات أولوية في أفريقيا، يقوم البرنامج الإنمائي بتنظيم محفل معنون "شؤون الحكم في أفريقيا"، وسوف ينعقد في أديس أبابا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، حيث سيحضره الوزراء الأفارقة وممثلو المانحين. وقد اتفق أيضا مع حكومة اليابان على تضمين مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، المقرر عقده في عام ١٩٩٨، موضوع شؤون الحكم، بوصفه قطاعا رئيسيا للاستعراض.

٣١ - وقد بدأ البرنامج الإنمائي أيضا مجموعة من البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات الإدارة الإنمائية في أفريقيا. وهذه البرامج، من قبيل مشروع دراسات المنظور الوطني الطويل الأجل الذي يوجد مقره في كوت

ديفوار ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية التي يوجد مقرها في زمبابوي، قد عززت من خبرة موظفي الخدمة المدنية من المستويين الأقدم والمتوسط في مجال الإدارة الإنمائية.

٣٢ - والمكتب الإقليمي لأفريقيا ينوي مواصلة تزويد الزعماء الأفريقيين، على أعلى مستوى، بغرض تعزيز وعيهم بالقضايا الإنمائية الموضوعية الرئيسية وصقل خبرتهم في مجال الإدارة الاقتصادية. وقد قام البرنامج الإنمائي، بمشاركة معهد هارفارد للتنمية الدولية، بتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى في مجال الإدارة الاقتصادية لوزراء المالية من نحو ٢٢ بلدا في شهر أيلول/سبتمبر. وقد استهدفت هذه الحلقة تعزيز وعي الوزراء بالاتجاهات الإنمائية الناشئة والقضايا الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وزيادة قدراتهم الشاملة في عمليات الحوار بشأن السياسات العامة مع الشركاء الإنمائيين الدوليين وفي تنسيق السياسات على الصعيد الداخلي مع سائر الوزارات.

ثالثا - ترتيبات البرمجة الجديدة والتنفيذ

٣٣ - وفّر المكتب الإقليمي لأفريقيا دعما كاملا للمكاتب القطرية في مجال إعداد وتقديم واستعراض الصكوك البرنامجية التي تتضمن المذكرات الاستشارية، وأطر التعاون القطري، وطلبات للإفراج عن الموارد من أجل البرمجة المتقدمة (والمرفق الثاني يعطي صورة شاملة للجدول الزمني لصكوك البرمجة في أفريقيا).

٣٤ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، كانت قد اعتمدت ١٢ مذكرة استشارية من جانب لجنة الإشراف على إدارة البرامج، وإعداد وإنهاء ستة أطر للتعاون القطري فيما يتصل بإثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا (تمديد) وموريتانيا وناميبيا. ولقد فُوضت للممثلين المقيمين سلطة الموافقة كليا أو جزئيا فيما يتعلق بالنسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي ١.

٣٥ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت قد انفقت نسبة ٦٨ في المائة من إجمالي استحقاقات الدورة الخامسة من أرقام التخطيط الإرشادية. والتُزم بنسبة ٢٣ في المائة لعام ١٩٩٦، وسترحل نسبة ٩ في المائة إلى الدورة التالية. ويقدر معدل الإنجاز للدورة بكاملها بنسبة ٨٤ في المائة. وبلغت الموارد غير الأساسية للمكتب الإقليمي لأفريقيا، فيما يتعلق بالدورة الخامسة، ٠٠٠ ٧٩٧ ٤٧٨ دولار، وهي موزعة بالتساوي تقريبا فيما بين الصناديق الاستئمانية وتقاسم التكاليف وإنفاقات الخدمات الإدارية.

٣٦ - واتسم معدل الإنجاز بالميل إلى الهبوط في غالبية الدورة الخامسة. وجرى تحديد عدد من العقبات. وتتمثل إحدى المشاكل في تنوع جهات التنسيق على الصعيد الحكومي في المشاريع التي تخضع للتنفيذ الوطني. وتتمثل مشكلة أخرى في ضعف القدرات البرنامجية والتقنية على الصعيد الوطني. فالحكومة ليس لديها مخطط متماسك أو إطار برنامجي؛ ومن ثم يعمل كثير من البرامج في "فراغ من حيث السياسة العامة". ودعم "المانحين" لم يكن دائما "في متناول اليد" في "إطار النهج البرنامجي". وإجراءات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالنهج البرنامجي والتنفيذ الوطني ينظر إليها بوصفها مربكة بالنسبة للحكومات والمانحين

على حد سواء. والتأخير في تقديم التقارير وفي عرض تقارير مراجعة الحسابات، فيما يتصل بالبرامج الخاضعة للتنفيذ الوطني، يسبب تخلفا زمنيا عند تسجيل الإنجاز الفعلي.

٣٧ - وقد تعاونت المكاتب القطرية والمقر في معالجة مسألة الإنجاز أثناء اجتماعات المجموعات التي عقدها الممثلون المقيمون ونوابهم في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وقد أجريت أيضا، بهذه الاجتماعات وبالمقر، دورات تدريبية بشأن الترتيبات الجديدة للبرمجة. ونتيجة الحوار بين المقر والمكاتب القطرية، اتفق على عدد من الإجراءات من أجل تحسين معدل الإنجاز. ومن بين هذه الإجراءات اتفق على استخدام أسلوب المساعدة التحضيرية لتيسير وضع وثائق دعم البرامج وإعداد ترتيبات تنفيذ الدعم البرنامجي في نفس الوقت مع هذه الوثائق. وثمة نهج آخر يتمثل في استعمال أسلوب الإذن المسبق لإتاحة الشروع في وقت مبكر في الأنشطة البرنامجية/المشاريعية. واتفق على وجوب الأخذ بطريقة إقامة صلات قوية مع المسؤولين بالوزارات الرئيسية، لكي يتسنى توفير دعم حاسم لأنشطة برامج/مشاريع البرنامج الإنمائي. وينبغي، في نهاية المطاف، أن تنشأ وحدات للدعم البرنامجي وأن يضطلع على نحو منتظم بتدريب النظراء الحكوميين وموظفي البرنامج الإنمائي، وذلك في ضوء تزايد استخدام أسلوب التنفيذ الوطني. ومن جراء ذلك، سجل المكتب الإقليمي لأفريقيا تحسنا ملحوظا في عام ١٩٩٦، حيث قدر مستوى الإنجاز بـ ٢٠٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣٢ في المائة بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٥.

٣٨ - ومن أجل التعجيل بالإفراج عن مبلغ ٢٧٣ مليون دولار من النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي، فيما يتعلق بالبرمجة المسبقة في أفريقيا، أرسل المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى جميع المكاتب القطرية "مبادئ توجيهية بشأن البرمجة المسبقة" وخطط عمل لتعزيز إنجاز البرامج. وثمة عدد من البلدان قد وضع برامج باستخدام أسلوب البرمجة المسبقة وبدأ في تنفيذها، وهذه البلدان تتضمن أنغولا وجزر القمر وملاوي.

٣٩ - وفي إطار النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة للصندوق الأساسي (البند ١-١-٣)، ووفق على تسعة برامج في عام ١٩٩٦: وتلقت أنغولا ٢,٥ مليون دولار لتسريح القوات؛ وليبريا ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للإصلاح؛ ومالي ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لإعادة الدمج؛ ورواندا ٢,٥ مليون دولار لبناء القدرات والإصلاح؛ وسيراليون ١ مليون دولار للإصلاح والتعمير؛ ومنطقة البحيرات الكبرى ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لتنسيق الإعلام في مناطق اللاجئين؛ ومنطقة القرن الأفريقي ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لوضع إطار استراتيجي للإصلاح. وقد خصص لبوروندي وموزامبيق ٠٠٠ ٥٠٠ دولار و ١ مليون دولار، على التوالي.

رابعا - الدعوة وتكوين شراكات ودوائر مناصرة وتعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة

٤٠ - خلال عام ١٩٩٦، نظم المكتب الإقليمي لأفريقيا مناقشات ومحاضرات واجتماعات، كما نشر تقارير ووثائق، وذلك فيما يتعلق بقضايا التنمية الأفريقية، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة. وقد نظمت عشر محاضرات متسلسلة مصحوبة بمناقشات في عام ١٩٩٦، وتحدث فيها

متحدثون بارزون من مؤسسات أفريقية ودولية معروفة، بمشاركة من البرنامج الإنمائي وسائر هيئات ووكالات الأمم المتحدة. وبالنيابة عن البرنامج الإنمائي، أدلى كبار المسؤولين الإداريين بالمكتب الإقليمي لأفريقيا بستة وثلاثين بيانا عن قضايا التنمية الأفريقية أثناء المؤتمرات والمحافل الدولية والأقاليمية الرئيسية.

٤١ - ومن أجل زيادة الوعي بقضايا التنمية والأولويات الأفريقية، أجريت مقابلات مع كبار المسؤولين الإداريين بالمكتب الإقليمي لأفريقيا، وذلك بإذاعة "راديو فرنسا الدولي" و "صوت أمريكا" و "أفريقيا رقم ١" و "راديو الأمم المتحدة" وبوسائط الإعلام على الصعيد القطري. وقد ركزت المناقشات على بدء مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، وعقد القضاء على الفقر.

٤٢ - وفي عام ١٩٩٦، وضع المكتب الإقليمي لأفريقيا "صفحة محلية" عاملة على شبكة "إنترنت" تتضمن معلومات بشأن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، وبرامج المكتب الإقليمي لأفريقيا، ومبادرة البحيرات الكبرى، واستكمال الأنباء، واستكمال المعلومات القطرية، والصلات مع سائر مواقع الشبكة. ونظم المكتب الإقليمي لأفريقيا حلقتي عمل، على الصعيد دون الإقليمي، مع المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لتشجيع استخدام شبكة "إنترنت" من أجل الدعوة لـ "التنمية البشرية المستدامة".

٤٣ - وقد بلغ مجموع الموارد غير الأساسية المتدرة، التي حشدت في عام ١٩٩٦، ١٥٣ مليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة عن عام ١٩٩٥. وهذا يؤكد تزايد دينامية المكتب الإقليمي لأفريقيا في مجال تعبئة الموارد غير الأساسية واطراد التقدم في هذا المجال طوال الدورة. وبالقياس إلى عام ١٩٩٣، تمثل الموارد غير الأساسية المعبأة في عام ١٩٩٦ زيادة بنسبة ٢٠٠ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، أعلنت ٢٢ بلدا أفريقيا عن التبرع للبرنامج الإنمائي بمبالغ يصل مجموعها إلى ٣٩١ ٧٢٨ دولارا، وذلك بالقياس إلى ١٧ إعلانا بالتبرع في عام ١٩٩٥ بمبالغ مجموعها ٥٥٥ ٦٢١ دولارا.

٤٤ - وقد اضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا بدور حفاز، ولا سيما في البلدان التي تتعرض لظروف إنمائية خاصة، وذلك في مجال دعم الجهود المتعلقة بالشؤون الإنسانية والتجريد من السلاح والإصلاح. وأنشئت في عام ١٩٩٦ ثلاثة صناديق استئمانية جديدة، لأنغولا (٨ ملايين دولار) ومالي (١٠ ملايين دولار) وسيراليون (٣ ملايين دولار). ونظمت أربعة مؤتمرات مائدة مستديرة، فيما يتصل برواندا (٦١٧ مليون دولار) وسيراليون (٢٣٠ مليون دولار) والكونغو (٦١٨ مليون دولار) ومنطقة البحيرات الكبرى (٧٠ مليون دولار)، وقدم الدعم أيضا لثماني مشاورات قطاعية داخل البلدان.

خامسا - تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة

٤٥ - اضطلعت ثلاث آليات من الآليات التي تحظى بدعم البرنامج الإنمائي بدور فعال في الجمع بين الشركاء في التنمية والجهات الفاعلة الداخلية من أجل حل المشاكل الإنمائية. وقد تبين أن دراسات المنظور

الوطني الطويل الأجل، وتقارير التنمية البشرية الوطنية، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، جميعها أدوات رفيعة النوعية بالنسبة للحوار المتعلق بالسياسات العامة.

٤٦ - ومن خلال دراسات المنظور الوطني الطويل الأجل، قام البرنامج الإنمائي بمساعدة كوت ديفوار وموريشيوس وغابون وغينيا - بيساو ومدغشقر وملاوي وسان تومي وبرينسيبي وزامبيا في وضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل ذات رؤية وطنية وأهداف إنمائية تحظى بالموافقة وتعكس ما لدى المجتمع من تفضيلات جماعية. وفي البلدان التي نفذت فيها هذه الدراسات، وضعت سياسات اقتصادية كلية، وبرامج استثمارية قطاعية، ومشاريع إنمائية، في إطار إنمائي طويل الأجل ومتفق عليه. وقد عزز هذا من قبولها لدى الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على السواء. وكان ثمة تقييم لبرامجها، على الصعيد الخارجي، واعتبرت برامج ناجحة.

٤٧ - وقد أعدت دراسة "صورة كوت ديفوار في عام ٢٠٢٥ "بمشاركة المسؤولين الحكوميين، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية. وهذا البلد بصدد تطبيق نتائج عملية دراسات المنظور الوطني الطويل الأجل. وقد أنشأ، داخل مكتب الرئيس، وحدة للتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل. وتتمثل ولايتها في ترجمة الصورة الوطنية المرتآة إلى أهداف محددة وإلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وفي تحديد تنفيذ خطط العمل والجمع بين كافة الجهات الفاعلة المناسبة وتطوير ملكية عملية التخطيط الاستراتيجي.

٤٨ - وبغية تحقيق هذه الأهداف، تقوم وحدة التخطيط الاستراتيجي حاليا بإنشاء المجلس الاستراتيجي الوطني. والمهمة الأولى لهذا المجلس ستكون هي تسويغ النتائج المنبثقة عن دراسة "صورة كوت ديفوار في عام ٢٠٢٥" وترجمة الأهداف إلى استراتيجيات وخطط عمل تشمل فترات طولها ٥ سنوات و ١٠ سنوات. وفيما يتعلق بالقيمة المضافة والأثر، ساعدت هذه العملية في خلق قدرة وطنية فيما يتصل بدراسات المستقبل. وقد شارك في هذه العملية فريق متعدد التخصصات يضم ٣٠ شخصا من الجامعة، ومعاهد البحوث الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، والجيش، وذلك باعتبارهم خبراء يقومون بمساعدة الفريق الوطني. وثمة نتيجة أخرى محتملة الأهمية، وهي فتح باب الإدارة أمام الباحثين والأكاديميين والقطاع الخاص. وقد جمعت هذه العملية، بالإضافة إلى ذلك، بين شخصيات ذات حساسيات سياسة مختلفة لمعالجة أهداف عامة وقيم مشتركة من أجل الاضطلاع بجهد جماعي في صالح الوطن.

٤٩ - وقد أدت تقارير التنمية البشرية الوطنية، التي أعدتها أوغندا وبنن وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وموريتانيا وناميبيا، إلى تعزيز الحوار الداخلي بشأن السياسات العامة، كما أنها تضمنت مساهمة الشركاء الخارجيين. وساعد تقرير توغو على الاضطلاع بحوار داخلي بشأن السّياسات العلمية فيما بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، والدوائر الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والموظفين المدنيين، والأحزاب السياسية، والبرلمانيين، والحكومة. وقد أفضت هذه العملية إلى تحديد الأولويات والسياسات والبرامج، الإنمائية الوطنية، وكانت هذه موضع مناقشة بعد ذلك في محفل وطني عقد

بمشاركة المانحين. وقد وافق هذا المحفل على دعم الأولويات الإنمائية عن طريق برنامجين رئيسيين: القضاء على الفقر، وبناء القدرة الإدارية الاقتصادية. وبناء على طلب الحكومة، تصدر البرنامج الإنمائي المساعدة المقدمة من مجتمع المانحين في إعداد هذين البرنامجين، اللذين اعتمدا ووقعا من قبل رئيس الوزراء أثناء زيارة رسمية للمديرين الإقليميين للمكتب الإقليمي لأفريقيا. وفي إطار تقرير التنمية البشرية الوطنية، قامت الحكومة والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي بإعداد استعراض للنفقات العامة من أجل تقييم أثر السياسات والبرامج والميزانيات على التنمية الاجتماعية وتحديد تدابير فعالة لبلوغ التنمية البشرية المستدامة. وهذه العملية الثلاثية الأطراف قد حظيت بثناء الإدارة العليا للبنك الدولي وثناء الحكومة. وطوال هذه العملية، عززت قدرة المواطنين على إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية واستعراضات النفقات العامة. وهناك فريق وطني يقوم في الوقت الراهن بتحضير استعراض النفقات العامة التالي وتقارير التنمية البشرية الإقليمية المقبلة، وذلك للوصول بالحوار المتصل بالسياسات العامة إلى الصعيد المحلي ومن جراء ذلك، وغيره من التجارب الناجحة، فإن كافة البلدان المشتركة في برنامج المكتب الإقليمي لأفريقيا تعتزم إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية لعام ١٩٩٧.

٥٠ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قام ٢٠ بلدا من بلدان برنامج المكتب الإقليمي لأفريقيا بصياغة مذكرات استراتيجية قطرية، وأعدت ١٣ بلدا تقييمات قطرية مشتركة تحت إشراف الممثلين المقيمين. وقد أنشأت جميع المكاتب القطرية وحدات أو مراكز تنسيق لدعم متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة.

٥١ - وقد أصدرت تعليمات لجميع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في أفريقيا بالعمل في تعاون وثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في بدء ومواصلة الحوار مع الحكومات والمجتمع المدني. وقد وافق المنسقون المنتدبون للعمل في إثيوبيا وغانا وموزامبيق وناميبيا على قيادة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بهذه البلدان، في لقاءات اشتركت فيها الحكومة في بعض الحالات.

٥٢ - ومعالجة للشعور العام بالقلق بين أن يكون الدعم المقدم لأفريقيا آخذ في التضاؤل في وقت تقوم فيه البلدان ببذل جهود هائلة من أجل وضع ركائز النمو الاقتصادي المستدام، اضطلع الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ بإعلان المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهذه تتضمن مجموعة لا مثيل لها من الإجراءات المنسقة الرامية إلى توفير حد أقصى من الدعم للجهود الإنمائية الأفريقية من خلال الموارد المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وهذه هي أول مرة تلتزم فيها منظومة الأمم المتحدة كلها، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالعمل بشكل متعاضد من أجل دعم التنمية المستدامة لسكان قارة من القارات.

٥٣ - وحكومات إثيوبيا والسنغال وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وموزامبيق تعمل في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في مجالات إصلاح القطاع الصحي. وبالمثل وبدعم مقدم من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توجد أيضا لدى حكومات إثيوبيا وجزر القمر وزامبيا وغانا ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق برامج في مجال التعليم في مراحل مختلفة من الإعداد. وقد طلبت حكومتا إثيوبيا وناميبيا المساعدة في قطاع المياه، وأعربت حكومات إثيوبيا وتوغو

والسنغال والكاميرون عن رغبتها في برامج لشؤون الحكم، وتبين هذه المجموعة من الأنشطة تزايد المشاركة في عديد من البلدان التي تعتزم استخدام المبادرة الخاصة كإطار لبرامج استثمارية قطاعية، يدعمها البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المناسبة. وثمة آليات قائمة بالفعل لكسب دعم المانحين بالكامل، وهناك برامج استثمارية قطاعية تتسم بحسن الإعداد ستوافق عليها، أو وافقت عليها بالفعل في بعض الحالات، اجتماعات الأفرقة الاستشارية أو الموائد المستديرة. ومن السمات الإضافية إدماج البرامج الاستثمارية القطاعية في المناقشات المتعلقة بالبرنامج الخاص بأفريقيا والتي يرعاها البنك الدولي.

سادسا - أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات وبظروف استثنائية أخرى

٥٤ - في عام ١٩٩٦، شهد عدد من البلدان الأفريقية حالات إنمائية استثنائية، حدث فيها انهيار الخدمات العامة والاجتماعية، واضطراب الأنشطة الاقتصادية، واختلال الأمن ونشوب الصراع المسلح، وتقوض القانون والنظام، وتشرد أعداد ضخمة من السكان، وانتشار المعاناة البشرية. وثمة بلدان ثمانية، من بين ٤٦ بلدا توحد بها برامج للمكتب الإقليمي لأفريقيا، تعد في حالة أزمة أو أنها خارجة من حالة أزمة، وهذه البلدان الثمانية هي: أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزائير وسيراليون وليبريا وموزامبيق.

٥٥ - وقام المكتب بدعم عملية منع الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفض الصراع في سيراليون ومالي، وبناء السلام في ليبريا، وبرامج الانتعاش والإصلاح في أعقاب الصراع في أنغولا وسيراليون وموزامبيق. أما في رواندا فقد قام المكتب الإقليمي لأفريقيا بالاشتراك مع الوكالات الأخرى بوضع أطر استراتيجية من أجل التنفيذ المتسق لعمليات الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

٥٦ - والمكتب الإقليمي لأفريقيا يعمل على نحو وثيق مع شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للبرنامج الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإنسانية التابعتين للأمم المتحدة من أجل الاستجابة لحالات الأزمات بأنشطة ملائمة في المجال السياسي ومجالات الشؤون الإنسانية وحفظ السلام والتنمية. وفي البلدان التي تمر بأزمات، يضطلع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة (فريق معالجة الكوارث) عادة، تحت رئاسة المنسق المقيم، بمسؤولية تحديد نطاق حالة الطوارئ، ومدى التأهب والقدرة داخل البلد، واعتماد الاحتياجات من الموارد التي تلزم للاضطلاع باستجابة منسقة ومترابطة من قبل الأمم المتحدة. وهذا يجري من خلال تقديم تقارير لتحليل الحالة إلى الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي.

٥٧ - وهناك ثلاث مراحل لاستجابة المكتب الإقليمي لأفريقيا لحالات الأزمات. والأولى تتضمن محاولة توقع الأزمة ومنع وقوعها أو منع انتشارها على نحو أوسع نطاقا. وهذا هو ما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث تولى المكتب الإنمائي على نحو ناجح دعم جهود الوساطة. والمرحلة الثانية تشمل دعم المبادرات المحلية والمجتمعية والوطنية الرامية إلى إنقاذ الأرواح وحماية موارد الرزق أثناء الأزمة. وفي

سيراليون وغامبيا، وفر البرنامج الإنمائي الدعم لبرامج تخفيف حدة الفقر على صعيد القواعد الشعبية. والمرحلة الثالثة تتمثل في القيام، بمجرد احتواء الأزمة، وتنشيط الانتعاش من خلال إعادة تكوين أجهزة قابلة للمساءلة تتولى شؤون الحكم وإحياء النشاط التجاري والاقتصادي، وتعزيز الترابط الاجتماعي، وإعادة بناء الهيكل الأساسي واستعادة الخدمات الصحية والتعليمية، وتشجيع المؤسسات التجارية. ولقد اضطلع بهذه الأنشطة في أنغولا ورواندا وسيراليون وموزامبيق.

٥٨ - وفي عام ١٩٩٦، تولى المكتب الإقليمي لأفريقيا تعزيز استجابته لحالات الأزمات من خلال بدء وقيادة بعثات قطرية متعددة الوكالات لتقديم وتقييم المساعدة الطارئة. ولقد اتبع هذا النهج في رواندا، حيث أفضى إلى وضع إطار استراتيجي يجري في داخله تنفيذ كافة عمليات تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. ولقد شرع في هذا النهج في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسوف يطبق أيضا في زائير.

٥٩ - ولقد اضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في العودة إلى الحكم الديمقراطي في سيراليون من خلال دعم عمليتي الانتخاب وإحلال السلام. وعند تولي الرئيس المنتخب ديمقراطيا مقاليد السلطة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦، كان الطريق ممهدا للانتقال بأسلوب سلمي إلى حكم مدني. وقد ساعد البرنامج الإنمائي حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة في مفاوضاتهما الهادفة إلى إيجاد اتفاق للسلام يرمي إلى كفالة تحقيق سلام دائم، وذلك بالاقتران ببرنامج حكومي يتعلق بتحسين شؤون الحكم ويركز على اللامركزية والشفافية والمساءلة.

٦٠ - وساعد البرنامج الإنمائي أيضا الحكومة الجديدة المنتخبة في وضع البرنامج الوطني للمصالحة والإصلاح والتعمير. وسوف يدعم ذلك عملية السلام من خلال تمكين المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين من العودة إلى ديارهم وبدء حياتهم الطبيعية من جديد. وقد قدم هذا البرنامج إلى مشاورة دائرة مستديرة مع المانحين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وبعد ذلك جرى التشاور مع القطاع الخاص. وأشارت التقديرات إلى أن التمويل الموفر للبرنامج الوطني للمصالحة والإصلاح والتعمير يبلغ ٢١١ مليون دولار، وأن تكملة النداء الموحد تصل إلى ٢٨ مليون دولار. وقد انعكس رد الفعل المواتي من قبل المانحين لهذا النهج فيما أعلنوه من التزامات في المؤتمر تبلغ ٢٥٠ مليون دولار تقريبا، مع توقع المزيد من الالتزامات من المشاورات التالية مع المانحين الذين لم يتمكنوا من الإعراب عن التزامات أكيدة أثناء المشاورة. وتجري حاليا عملية متابعة مكثفة. ومن المقرر أن ينعقد في آذار/مارس ١٩٩٧ اجتماع فريق استشاري برئاسة البنك الدولي، وسيناقش هذا الاجتماع برنامجا لتخفيف حدة الفقر وبرنامجا لشؤون الحكم سبق إعدادهما بمساعدة البرنامج الإنمائي.

سابعا - بناء منظمة تعليمية أصغر حجما وأكثر مساءلة

٦١ - في إطار تنفيذ استراتيجية ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، قام المكتب الإقليمي لأفريقيا بتخفيض الميزانية التشغيلية للمقر والمكاتب الميدانية بأكثر من نسبة ١٠ في المائة. وقد أدى هذا إلى خفض عدد

الموظفين. ومن حيث الهياكل، خفض عدد شعب المقر من أربع شعب إلى ثلاث. وقامت المكاتب القطرية أيضا بإعادة تشكيل هياكلها من خلال دمج الوحدات التنفيذية.

٦٢ - وفي عام ١٩٩٦، اضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا بتطبيق استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، وقد نظمت في إطار هذه الاستراتيجية دورات تدريبية بشأن مواضيع من قبيل إدارة البرامج، وتنظيم الوقت، وإدارة العمليات، والإجراءات الإدارية والكتابية، وبرامج الحواسيب.

٦٣ - وأجريت في إثيوبيا والنيجر عملية لفريق معني بإدارة استعراض البرامج، كما نفذ تبادل للموظفين الوطنيين. وإنشأ المكتب الإقليمي لأفريقيا في زمبابوي والكاميرون ومالي مراكز تجريبية، وهذه المراكز تقوم على نحو ناجح بتطبيق مفهوم ربط البرنامج الإنمائي، مع المؤسسات الوطنية والإقليمية من أجل دعم بلدان البرامج.

المرفق الأول

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي لأفريقيا		عدد المبادرات	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية المعتمدة (في المائة)	التمويل المشترك: تقاسم التكلفة بين الحكومات وطرف ثالث، والصناديق الاستئمانية (في المائة)
ألف -	المجالات البرنامجية العامة			
	أولا - القضاء على الفقر	X	٣٦,٩	١٢,٠
	ثانيا - الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس	X	٠٢,٠	٠١,١
	ثالثا - البيئة	X	١٩,٧	١٤,٠
	رابعا - شؤون الحكم	X	٣٣,٠	١٥,٠
	خامسا - إدارة الشؤون الإنسانية وشؤون الكوارث	X	٠٨,٤	٥٧,٩
	سادسا - الأنشطة المشتركة بين الوكالات	X	X	X
باء -	الأنشطة غير الخاضعة للبرمجة			
	أولا - تقارير التنمية البشرية الوطنية	٧-		
	ثانيا - أطر التعاون القطري	٦-		
	ثالثا - مذكرات الاستراتيجيات القطرية	٢٠-		
	رابعا - التقييم القطري	١٣-		
	خامسا - أماكن العمل المشتركة	١٩-		
	سادسا - الأنشطة الأخرى	X		

المرفق الثاني

المكتب الإقليمي لأفريقيا

الجدول الزمني لإعداد صكوك السياسة العامة والبرمجة المتصلة بدورة البرمجة الخلف

(اعتبارا من ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧)

البلدان	مذكرة الاستراتيجية القطرية	التقييم القطري المشترك	المذكرة الاستشارية	تقرير التنمية البشرية الوطنية	إطار التعاون القطري	النفقات من النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي			تعليقات
						المبلغ المطلوب بالدولارات	تاريخ وصول الطلب	تاريخ الموافقة على الطلب	
أنغولا	٩٧/٣		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٧/٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
بنن	قدمت الى المقر في ٩٦/١١	٩٧/٧	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١١	٩٦/١٢ ٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
بوتسوانا	اعتمدت في ٩٦/١١		قدمت الى المقر في ٩٧/٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
بوركينا فاصو	٩٧/١		قدمت الى المقر في ٩٧/١	٩٧/٣	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
بوروندي			قدمت الى المقر في ٩٧/٩	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٨/١				غير متاح في هذا الوقت
الكاميرون		٩٦/٧	قدمت الى المقر في ٩٧/٢	٩٧/٣	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
الرأس الأخضر			توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٧/١	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٦/١٢		قدمت الى المقر في ٩٧/٥	٩٦/٤ ٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				تولت حكومة جديدة بعد التمرد الثاني، والمساعدة الإنسانية قيد التفاوض
تشاد	٩٦/٩		قدمت الى المقر في ٩٧/٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				أرسل مشروع مذكرة استشارية الى المقر في آب/اغسطس ١٩٩٥
جزر القمر	اعتمدتها الحكومة في ٩٥/٦		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١١	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٥				
الكونغو			قدمت الى المقر في ٩٧/٢	٩٧/٦	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				ستبدأ عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية بعد عقد اجتماع مائدة مستديرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
كوت ديفوار			قدمت الى المقر في ٩٧/٣	٩٧/٩	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				

البلدان	مذكرة الاستراتيجية القطرية	التقييم القطري المشترك	المذكرة الاستشارية	تقرير التنمية البشرية الوطنية	إطار التعاون القطري	النفقات من النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي			تعليقات
						المبلغ المطلوب بالدولارات	تاريخ وصول الطلب	تاريخ الموافقة على الطلب	
غينيا الاستوائية			قدمت الى المقر في ٩٧/٢	٩٧/١	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
اريتريا	٩٧/٧		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١١	٩٧/٥	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				
إثيوبيا		٩٦/٧	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١١	٩٧/٦	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				صدر في ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٥ تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٥
غابون	٩٧/١		قدمت الى المقر في الربع الأول من عام ١٩٩٧	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
غامبيا			قدمت الى لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٧/٣	٩٧/٣	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
غانا	٩٥/٥		قدمت الى المقر في ٩٧/٣	٩٧/٣	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
غينيا	٩٦/١١		قدمت الى المقر في ٩٧/٣	٩٧/٤	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
غينيا - بيساو			توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٧/٣	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
كينيا	ابتدئ فيها		مدد البرنامج القطري لفترة سنة واحدة	٩٧/٩	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				سيتم إنجاز مذكرة استشارية وإطار للتعاون التقني في نهاية عام ١٩٩٧
ليسوتو			وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٥				الحكومة غير مهتمة بمذكرة الاستراتيجية القطرية. ولا توجد قيمة مضافة
ليبريا			غير متاحة	١٩٩٨					لا يمكن التنبؤ بمواعيد إعداد البرنامج القطري المقبل
مدغشقر	٩٧/٣	٩٧/١	استعراض كل ثلاث سنوات. ٩٧/٢	٩٧/٢					البرنامج القطري ساري المفعول حتى نهاية عام ١٩٩٨
ملاوي	٩٦/٨		توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٧/٥	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
مالي	٩٦/٩	٩٦/٧	قدمت الى المقر في ٩٧/٣	٩٥/١٢ ٩٧/٩	المجلس التنفيذي ٩٨/١				
موريتانيا	٩٦/١٢	تموز/يوليه ٩٦	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٢	٩٦/١٢ ٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				
موريشيوس	٩٥/٦	٩٦/٩	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٧/٢	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				

البلدان	مذكرة الاستراتيجية القطرية	التقييم القطري المشترك	المذكرة الاستشارية	تقرير التنمية البشرية الوطنية	إطار التعاون القطري	النفقات من النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي			تعليقات
						المبلغ المطلوب بالدولارات	تاريخ وصول الطلب	تاريخ الموافقة على الطلب	
موزامبيق	٩٥/٨	٩٧/٦	قدمت الى المقر في ٩٧/٩	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٨/١				البرنامج القطري ساري المفعول حتى نهاية عام ١٩٩٧
ناميبيا	٩٦/٨		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/٩	٩٦/٩ ٩٧/٩	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				
النيجر	٩٦/١٠	٩٦/١٠	قدمت الى المقر في ٩٧/٦	٩٧/٦	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
نيجيريا	٩٦/٥		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/٩	٩٧/١	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
رواندا	٩٧/١٠	٩٦/١٢	قدمت الى المقر في ٩٧/٧	٩٧/٦	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
سان تومي	غير مطابقة	الربع الأول من عام ٩٧	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
السنغال	٩٧/١		قدمت الى المقر في ٩٧/٣	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
سيشيل	غير متاحة	٩٦/٩	توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
سيراليون	٩٦/١٠	الربع الثالث من عام ٩٦	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٢	٩٦/٩ ٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٥				
جنوب أفريقيا	٩٧/٣		قدمت الى المقر في ٩٧/٤	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				أعدت في عام ١٩٩٦ خطة وطنية للتعمير والتنمية، وهذه ستؤدي الى إعداد تقرير عن التنمية البشرية الوطنية في عام ١٩٩٧
سوازيلند	ستتحدد فيما بعد	٩٦/١٠	توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٥				
تنزانيا	مشروع مذكرة في ٩٦/٩		وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٢	٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٥				
توغو	الربع الأخير من عام ٩٦	الربع الثالث من عام ٩٦	توجد بالمقر في الوقت الراهن	٩٦/٧ ٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٩				
أوغندا	قيد النظر	قيد النظر	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/٩	٩٦/١١ ٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٣				
زائير	كانون الثاني/يناير ١٩٩٨		قدمت الى المقر في ٩٧/٣	١٩٩٨	الربع الأول من عام ١٩٩٨				من جراء الحالة الراهنة في زائير، لا يمكن القيام في الوقت الحالي بوضع مذكرة استراتيجية قطرية أو بإجراء استعراض في منتصف المدة

البلدان	مذكرة الاستراتيجية القطرية	التقييم القطري المشترك	المذكرة الاستشارية	تقرير التنمية البشرية الوطنية	إطار التعاون القطري	النفقات من النسبة المستهدفة من الموارد المخصصة من الصندوق الأساسي		تعليقات
						المبالغ المطلوب بالدولارات	تاريخ وصول الطلب	تاريخ الموافقة على الطلب
زامبيا	٩٥/٥	سيتحدد فيما بعد	وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٦/١٠	مشروع تقرير في ٩٧/٧	المجلس التنفيذي ٩٧/٥			
زمبابوي		١٩٩٥	قدمت الى لجنة الإشراف على إدارة البرامج في ٩٧/٢	٩٧/١٢	المجلس التنفيذي ٩٧/٩			
البرنامج الإقليمي			وافقت لجنة الإشراف على إدارة البرامج على الإطار في ٩٦/١٢		المجلس التنفيذي ٩٧/٣			